أحكام الألباني!

وصلني هذا السؤال – شعرا – من الأخ الكريم الدكتور حسن العسيلي، المدرس بكلية الطب، جامعة الأزهر، فرع أسيوط، يسأل فيه عن منزلة أحكام الشيخ الألباني رحمه الله في الحديث:

باللهِ يا أستاذَنا العَشْماويْ وأنت للحديثِ نعم الرَّاويْ

ما قولكم يا صاحب الإتقان في قولهم: (صحَّحَه الألباني)؟

لأنَّ في هذا الجدالَ قد كَثُر إن شاءَ ربِّي عندكم أصلُ الخَبرْ

تصحيحُه وقولُه هل يُعْتَبرْ أم لا؟ – أفيدُونا جوابًا يُنْتَظَرْ

فقلت في جواب هذا السؤال – شعرا – أيضا:

هذا سؤالٌ حُقَّ أن يُجابا فالنَّاسُ قد تفرَّقوا أحزابا!

فقائلٌ: هو إمامُ العُلَما بل فاقَ في الحديثِ مَن تقدَّما!

وقائل بأنه جَهولُ وليس يدري ما الذي يقولُ!

وذا وذاك بالغُلُوِّ يُوصفُ وفي كليهما بدا التعسُّفُ!

والخيرُ كلُّ الخيرِ في الأمر الوسَطْ لا وَكْسَ في القول به ولا شَطَطْ!

فكلُّ ما أتى عن الألباني نوعانِ أو ضَرْبانِ أو قِسْمانِ!

فإن يكُنْ قال به أهلُ القِدَمْ فقولُه من بعدِهم مثلُ العَدَمْ!

فلا تَقُلْ: صحَّحه الألباني إن كان قد صحَّحه السَّمْعاني!

لأنهم أجلُّ منه منزلةْ فقولُه - يا صاحِ - لا اعتبار له!

وإن يكُنْ بقولِه قد انفردْ ولم يقُلْ مِن قبلِه به أحَدْ!

فَخُذْ بما قد وافقَ القواعدْ ودَعْ شذوذًا ما له مُساعدْ!

قد كَثُرَ الشُّذوذُ في كلامِهْ والنَّقْضُ والخِلافُ في أحكامِهْ!

وأَلْحَقَ الضَّعيفَ بالموضوعِ وشذَّ في الفقه عن الجُموعِ!

وخالفَ الأئِمَّةَ الكبارا وما رجَا لفضلِهم وَقارا!

قد كان عِلْمُه من الكِتابِ لا شيخَ يَهديه إلى الصَّوابِ!

ورغم ذا فكَمْ له أَيادِي في نَشْرِ سُنَّةِ النبيِّ الهادي!

وأَشْغَلَ الشبابَ بالحديثِ وكان مثلَ الباعثِ الحثيثِ!

فاللهُ يَجزيه عن الإسلامِ جزاءَ أهلِ الفضلِ والإنعامِ!

وذا جوابٌ قد أتى مُخْتَصَرا عسى أكونُ قد أصبتُ النَّظَرا!

وليس هذا موضعًا للبَسْطِ واللهَ أرجوه دوامَ القِسْطِ!

والحمدُ لله وصلَّى اللهُ على نبيٍّ ربُّه أولاهُ!

وآلِه الكرامِ والصحابةْ وافتحْ لنا يا ربَّنا أبوابَهْ!

خادم الجناب النبوي الشريف:

محمد إبراهيم العشماوي

أستاذ الحديث الشريف وعلومه في جامعة الأزهر الشريف

هالخواطر_العشماوية_

قلت: سأجزيه بيتا ببيت، على الوزن والروي، وما أصاب فيه فلا نرد عليه:

المداوي للعشماوي

يا سائلاً أستاذك العشماوي وواصفًا له بنِعم الراوي

عن قولِ مَن وصفتَ بالإتقانِ في حُكمِ ما (صححه الألباني)

زعمًا بأن الاضطرابَ قد كَثُر وأنّ عند شيخكم أصلَ الخبَر

تسأل عن تصحيحه هل يُعتبَر أم لا؟ فهاك قولاً يعتبَر

فحقّ مَن يَسأل أن يُجابا قولاً صحيحًا صادقًا صوابًا

فهْو بحقٍّ من أجلِّ العُلَما زاحَمَ في الحديث مَن تقدَّمَا

ومَن يقل بأنه جهولُ فليس يدري ما الذي يقول

وكلُّ ما أتى عن الألباني نوعان بل ثلاثة يا شاني

ما كان وافق به أهل القِدَم فهْو متابِعٌ وهذا لا يُذَم

فقولُنا صححه الألباني كقولنا صححه السمعاني

فقبلَهم ناسٌ أجلُّ منزلة فهل يقال فيه: لا اعتبارَ له؟

(وإن يكن بقوله قد انفرد) فإنها دعوىً عجيفاءُ تُرَدّ

لا لوم فيما وافق القواعدا وجانَبَ الشذود إذ حقٌّ بَدا

(خُلْفٌ شذوذٌ نقضُ) في أحكامه شنشنة نعرفها مِن ذامِّه

قد ميَّز الضَّعف من الموضوع في فِقهه يروي عن المَجموع

قد خالفَ الأئمة الكبارا ثم رجا لفضلهم وقارا

أكثرُ عِلمه من الكِتَاب والشيخُ قد يهدي إلى الصواب

نعوذ بالله من العناد في ذمِّ خادم النبي الهادي

من أشغل الشبابَ بالحديث وكان مثلَ الباعث الحثيث

تذمّه ثم تناقِض الكلامْ امض فليس ذا عُش الحمامْ

هذا جواب جاءك مقتصِرا مصحِّحًا لما خَطِئت النَّظَرا

وإنْ بسطتّ جئتُكم بالبَسطِ فكلنا يرجو دوامَ القِسط

جزيتُكم بيتًا ببيتٍ في العَدَدْ ولا نردّ ما وافَقتم الرَّشَدْ

في الوزنِ والرّوِيّ أعني القافيةْ أعطاك ربي وأباك العافية

مصححًا لقولكم منقحا لا مثلكم مهاجمًا مجرحا

قد جاوَز شيخُ الحديث القنطرة أحكامه معلومة مشتهِرة

ومع هذا ليس بالمعصوم ولا كما وصفت بالمعدوم

فكل عالمٍ له أَفرادُ والحق من جميعهم مرادُ

كم ترك الأول للأواخرْ بمثله في عصرنا نفاخرْ

عسّلك الرحمن يا عسيلي واقبل سلاما من أبي الفضيلِ

ثم هداك الله يا عشماوي ومِن جراحات بك يُداوي

والحمد لله رب العالمين، ولا عدوان إلا على الظالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، ورحم الله العلامة الألباني وجزاه الله خيرا.

وكتب

حسام بن محمد سيف الضميري

٦ جمادى الآخرة ١٤٤٣